الفصل الأول

الألغام (حقول الشيطان)

- عندما يتم إعطاء الأولوية لعملية تطهير وإزالة الألغام في السياسة العامة للدولة المصرية .
- وعندما تتوافر الإرادة السياسية والإدارة الناجزة على كل المستويات وأولها مجلس الوزراء .
- وعندما تعقد السياسة المصرية العزم على تكثيف اتصالاتها ، والدخول في محادثات جادة وفقًا لاتفاقية أوتاوا .
- وعندما ينوي الإعلام بكل صوره وأشكاله معه مكتبة الإسكندرية طرح إثارة قضية تطهير وإزالة الألغام ، واستعراضها بشكل مستمر وبحقائق وآراء قانونية وعسكرية وسياسية وأفلام وثائقية بدلاً من التركيز فقط على لقاءات سد الخانة وبرامج القرون الفائتة .
- وعندما تتبنى مؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافها واتجاهاتها بما فيها الأحزاب التحرك قدمًا وعلى مستوى العالم لمناقشة القضية في ندوات وعبر لقاءات وصحف عالمية ومع شخصيات دولية وفى المحافل العالمية ، وفقًا للقوانين الدولية والإنسانية .
- وعندما تتحمل أجهزة الدولة مسئولياتها كاملة أولهما وزارة شئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج مع أبناء مصر المخلصين في كل مكان .
- وعندما نستغل الاحتفال السنوي بضحايا الحرب العالمية الثانية بما فيهم ضحايا مصر ونعمل على فتح ملف الألغام عندها ستحل المشكلة كلها .

إن الظروف التاريخية التي برزت خلالها مشكلة الألغام الأرضية في مصر ارتبطت أساسًا بصراعات خارجية ، وأن الأطراف الخارجية (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل) تعتبر هي المسئول الرئيس عن نشأة مشكلة الألغام الأرضية في مصر . وتدل ظروف النشأة التاريخية أيضا على أن هناك قدرًا من التفاوت في خطورة مشكلة الألغام فيما بين الصحراء الغربية وسيناء ، حيث تعتبر مشكلة الألغام في الصحراء الغربية أكثر خطورة بكثير من نظيرتها في سيناء ومنطقة قناة السويس، وذلك لأن إسرائيل من المفترض أنها قامت بتسليم خرائط الألغام لمصر بموجب اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية ، كما أن نسبة ما من حقول الألغام في سيناء والقناة والبحر الأحمر زرعت بواسطة القوات المسلحة المصرية في إطار عملية تأمين المناطق الحدودية ضد عمليات التسلل التي قد تقوم بها أي قوات معادية ، أو يقوم بها الإرهابيون أو مهربو الأسلحة والمخدرات .. وغير ذلك ، مما يعني أن إزالة وتطهير تلك الألغام يمكن أن تكون مسألة يسيرة في حالة ما إذا قررت مصر ذلك . أما بالنسبة لمشكلة الألغام في الصحراء الغربية ، فإنها عانت بصورة تقليدية من غياب الخرائط التفصيلية لهذه الألغام ، بالإضافة إلى أن مرور سنوات طويلة على هذه الألغام أدى إلى تغيير مواقع تلك الألغام ، علاوة على أن أعداد الألغام والقذائف التي لم تنفجر في الصحراء الغربية تعتبر الأكثر خطورة وحدة بالمقارنة مع مشكلة الألغام في سيناء .

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية في مصر مشكلة إنسانية واقتصادية وأمنية في آن واحد ، أي أنها مشكلة متعددة الأبعاد والمستويات ، حيث تسببت هذه المشكلة في وقوع آلاف الضحايا من القتلى والمصابين ، من المدنيين والعسكريين على حد سواء ، كما تسببت هذه المشكلة في خسائر اقتصادية كبيرة لمصر ، بسبب العجز عن تنفيذ مشروعات تنموية واستثمارية حيوية في المناطق المتضررة من الألغام ، وبالذات في الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى أن تكاليف إزالة الألغام ذاتها تعتبر استنزافًا لموارد الدولة المصرية . وفى الوقت نفسه ، فإن لمشكلة الألغام أبعادا أمنية وسياسية بالغة الأهمية ، مما يعني أن مشكلة الألغام تعتبر أحد مجالات الإخلال بالأمن في مصر.

إن هدف التطهير والإزالة يمكن إنجازه وقابل للتنفيذ عندما تعطى السياسة المصرية أولوية قصوى لمسألة إزالة الألغام والقنابل ومخلفات الحروب من قناة السويس من أجل تنظيف القناة وتهيئتها لاستئناف الملاحة الدولية ، وشاركت في هذه العملية الدول المتقدمة بأحدث إمكانياتها العلمية . وعلى الرغم من أن الاهتمام بتطهير قناة السويس كانت عملية استثنائية ، نظراً للأهمية الإستراتيجية القصوى لقناة السويس في حركة الملاحة الدولية ، إلا أن تطهير القناة كان نموذجا واضحا لحقيقة أنه عندما يتم إعطاء الأولوية لعملية التطهير والإزالة في السياسة العامة للدولة ، وعندما تفلح الدولة في كسب تأييد ومساعدة المجتمع الدولي لهذا الهدف ، فإنها تستطيع استكمال عملية تطهير وإزالة الألغام .

تعتبر مصر أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام في العالم ، حيث يوجد في أراضيها أكثر من ٢٣ مليون لغم وقذيفة لم تنفجر ، منها ١٧ مليون لغم في منطقة العلمين والصحراء الغربية ، كانت القوات الألمانية والإنجليزية والإيطالية قد زرعتها أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتنتشر هذه الألغام في الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى حوالي ٦ ملايين لغم في سيناء ، زرعتها القوات الإسرائيلية خلال الحروب المختلفة ، وتمثل هذه الألغام إجمالاً حوالي خمس الألغام الموجودة في العالم.

لذا فإن مشكلة الألغام الأرضية في مصر تتسم بمجموعة من الخصائص الفريدة ، وتتمثل هذه الخصائص أساسًا فيما يلي :

١- إن مشكلة الألغام الأرضية في مصر نشأت على هامش صراع مسلح لم تكن مصر طرفـًا فيه ، حيث تعتبر الألغام الموجودة في الصحراء الغربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، وبالذات بسبب معركة العلمين بين قوات الحلفاء وقوات المحور ، وذلك بعد أن قامت القوات التابعة للطرفين بزراعة الملايين من الألغام في الصحراء الغربية ، ثم تركتها في فترة ما بعد الحرب دون أن تتكلف عناء إزالتها .

٢- إنه على الرغم من أن نسبة كبيرة من حقول الألغام الموجودة في الصحراء الغربية تعتبر حقولاً للألغام المضادة للمركبات ، إلا أن مرور سنوات طويلة على هذه الحقول أدى إلى تآكل الجسم المعدني للألغام المضادة للمركبات ، وازدياد حساسيتها تجاه أي حركة فوقها، مما يعني أن هذه الألغام تحولت من ألغام مضادة للمركبات إلى ألغام مضادة للأفراد، وتغيير التوزيع الجغرفى لها بسبب السيول وحركة الكثبات الرملية.

وعلى الرغم من أن معظم هذه الألغام قد تم زرعها في الصحراء الغربية قبل ما يزيد عن خمسة وسبعين عامًا ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، إلا أن مشكلة الألغام ما زالت تتسم بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة . ويعود هذا التعقيد إلى اعتبارات عديدة ، يأتي في مقدمتها امتناع الدول المسئولة عن زرع هذه الألغام في الصحراء الغربية (ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا) عن التعاون بصورة جادة وحقيقية مع الحكومة المصرية في جهود إزالة وتطهير هذه الألغام ، وهو ما يعكس رغبة هذه الدول في التملص من المسئولية عن زرع هذه الألغام ، كما يعكس ذلك عجز القانون الدولي عن سن قوانين ومبادئ صريحة وواضحة بشأن إلزام الدول المسئولة بإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة . وفي الوقت نفسه ، فإن جانبًا من المسئولية عن مشكلة الألغام الأرضية يعود إلى أن الحكومات المصرية المختلفة لم تبدأ في الاهتمام بهذه المشكلة بصورة جادة إلا في أوائل الثمانينيات ، ولم تكن مشكلة الألغام تندرج قبل ذلك في مقدمة اهتمامات الأجهزة التنفيذية وأجهزة الحكم المحلي في المناطق المتضررة .

الألغام في الصحراء الغربية

جرت زراعة الألغام بكثافة عالية جدا في تلك المنطقة للتعويض عن نقص الحواجز الطبيعية . وقد بادرت القوات البريطانية إلى زرع حقول الألغام بهدف إقامة خط دفاع على حدود مصر الغربية على سبيل الاستعداد لهجوم إيطالي من ناحية ليبيا

على مصر ، فقامت بزراعة الألغام في منطقة العلمين التي تعتبر منفذ العبور الوحيد إلى مصر .

وقد بدأت معركة العلمين الكبرى في ليلة ٢٣ – ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ وانتهت في ٤ نوفمبر ١٩٤٢ ، وتمكنت قوات الحلفاء خلالها من إجبار القوات الألمانية على التقهقر إلى الخلف والانسحاب من مواقعها ، عقب هزيمتها في تلك المعركة ، وقامت أثناء هذا الانسحاب بزرع المزيد من حقول الألغام من أجل منع القوات البريطانية من مطاردتها ، وتكبيد تلك القوات أكبر قدر ممكن من الخسائر، ولذلك ، قام روميل بتلغيم جميع المناطق التي انسحب منها ، وبالذات منطقة العلمين ، حيث أقام حقول ألغام على امتداد ٧٠ كيلو مترًا من الساحل الشمالي . وقد اتبع روميل أسلوبا دفاعيا يعرف بـ (حدائق الشيطان)، يعتمد على زرع ألغام على أعماق مختلفة في باطن الأرض ، ومن ناحية أخرى ، أسهمت القوات البريطانية والإيطالية بدورها في زرع حقول الألغام في تلك المنطقة. وبالتالي ، فإن الألغام نشرت وزرعت أثناء الحرب بعد تخطيط مواقعها ورسم خرائط تفصيلية لها ، إلا أن كثيرًا من علامات التحذير أزيلت أثناء العمليات العسكرية.

وطبقا للمعلومات المتاحة ، فإن الألغام توجد أساسًا في أربع مناطق رئيسية تتمثل في : منطقة العلمين ، ومنطقة رأس الحكمة ، ومنطقة سيدي براني – السلوم ، ومناطق أخرى مبعثرة. ويشير تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن مشكلة الألغام في مصر إلى أن أعداد الألغام في الصحراء الغربية تصل إلى أكثر من ١٧ مليون لغم ، منها ٢٥% ألغام حقيقية ، في حين أن ٧٥% منها عبارة عن ذخائر مدفعية وقنابل يدوية ومقذوفات صاروخية ، ومازال الكثير منها نشطًا وفى حالة جيدة.

وجاءت البداية الحقيقية لعملية إزالة وتطهير حقول الألغام في مصر في أوائل الثمانينيات، عندما وضعت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة خطة شاملة لإزالة الألغام عام ١٩٨١ لخدمة خطة التنمية إلا أنها مازالت محدودة وبطيئة وغير ناجزة لتخليص

الوطن من حدائق الشيطان التي تتسبب في الموت والعاهات المستديمة وتعطيل التنمية على أرضه .

الألغام في المناطق الشرقية

برزت مشكلة الألغام في المناطق الشرقية (سيناء ومناطق القناة والبحر الأحمر) عقب حرب ١٩٦٧ ، وبالذات عقب قيام القوات الإسرائيلية بزراعة أعداد هائلة من الألغام في تلك المناطق . وتشير التقديرات إلى أن أعداد الألغام الموجودة في المناطق الشرقية عمومًا (سيناء ، منطقة قناة السويس ، البحر الأحمر ، والصحراء الشرقية) تصل إلى حوالي ٦ ملايين لغم ، وأغلب مواقع هذه الألغام موجودة على الخرائط ومعروفة جيدًا للقوات المسلحة المصرية . وعلى الرغم من أن إسرائيل لعبت دورًا كبيرًا في زراعة الألغام في تلك المناطق ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من الخلاف بشأن الدور الإسرائيلي في زرع الألغام في مناطق سيناء وقناة السويس ، وقد أدى الجدل بشأن هذه المسألة إلى بروز اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول: يذهب إلى أن إسرائيل لم تقم بزراعة الألغام بطريقة عشوائية في سيناء وقناة السويس ، وقامت بتسليم خرائط الألغام لوزارة الدفاع المصرية ، التي توضح زرعها في سيناء بناء على خرائط موضوعة سلفًا ولا توجد أي حقول ألغام إسرائيلية عشوائية ، وأن إزالة الألغام تعتبر مسألة يسيرة نظرا لتحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل . ولأنها زرعت بعض الألغام من باب الاحتياط ، كما أن إسرائيل كانت تؤمن أنها لن تخرج من سيناء ، وبالتالي فإن أي ألغام تزرعها هناك كانت ستضرها. أما الاتجاه الثاني : فيذهب إلى أنه على الرغم من أن الاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية نصت على تسليم الجيش الإسرائيلي خرائط حقول الألغام إلى الجيش المصري ، وقام الإسرائيليون بتنفيذ ذلك بالفعل، إلا أن القوات المسلحة المصرية اكتشفت بعد ذلك أن الجيش الإسرائيلي قام قبل الانسحاب من سيناء بزرع حقول الألغام بصورة عشوائية، ، ولم يسلم مصر خرائط لهذه الألغام العشوائية . وعلى الرغم من

إنكار إسرائيل لهذه التهمة ، إلا أن أكبر دليل على قيام القوات الإسرائيلية بزرع هذه الألغام هو أن كثيرًا من الألغام انفجرت بصورة عشوائية خلال السنوات الماضية ، دون أن تكون مواقعها مدرجة في الخرائط الموجودة لدى القوات المسلحة المصرية ، مما تسبب في سقوط العشرات من الضحايا المدنيين . وتطالب مصر بضرورة تحمل إسرائيل لمسئوليتها في إزالة هذه الألغام .

والثابت في جميع الأحوال أن نشأة حقول الألغام في سيناء جاءت أساسًا على هامش الحروب المتوالية بين مصر وإسرائيل ، وبالذات حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ . وعلى الرغم من أن حقول الألغام تنتشر في العديد من المناطق في شبه جزيرة سيناء والمناطق المحيطة بقناة السويس ، إلا أن النسبة الأكبر من حقول الألغام في سيناء نشأت خلال عملية إنشاء خط بارليف من جانب القوات الإسرائيلية ، حيث جاء ذلك في إطار الإستراتيجية الدفاعية التي تبنتها إسرائيل في فترة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . وقد تطور الغرض من هذه الإستراتيجية الدفاعية على الجانب الإسرائيلي ، حيث كان الغرض منها في بادئ الأمر هو مجرد توفير قدر مناسب من الحماية للقوات الإسرائيلية في الضفة الشرقية لقناة السويس من النيران المصرية ، وتقليل حجم الخسائر البشرية التي يمكن أن تتعرض لها القوات الإسرائيلية إلى أدنى حد ممكن .

وعلى الجانب الآخر ، فإن القوات المصرية ذاتها استخدمت الألغام بصورة مكثفة ، بهدف تأمين الحدود والسواحل المصرية ، نظرًا لامتلاك مصر لحدود وسواحل بحرية طويلة للغاية يتطلب تأمينها وحراستها ، أعدادا كبيرة من الأفراد والأسلحة والمعدات ، مما يعني أن الألغام تعتبر أداة قتالية رخيصة وفعالة في الوقت نفسه لتحقيق أغراض حماية وتأمين الحدود المصرية . وفي منطقة سيناء وقناة السويس ، كانت القوات المصرية قد استخدمت الألغام أثناء حرب الاستنزاف خلال عمليات التسلل التي قامت بها القوات الخاصة المصرية خلف الخطوط الإسرائيلية ، والتي نفذت خلالها كمائن ، وزرعت حقول ألغام على خطوط مواصلات الدوريات الإسرائيلية الخفيفة الحركة وقوات المهندسين الإسرائيليين الذين كانوا يعملون خارج حصون خط بارليف .

قامت القوات المسلحة المصرية بإزالة الألغام من المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية ، عقب الحصول على خرائط الألغام من القوات الدولية أو من الإسرائيليين أنفسهم. إلا أن منطقة القناة وسيناء مازالت تعاني من مشكلة الألغام ، حيث ما زال بعض من الألغام موجوداً في هذه المنطقة. وقد أدت هذه المشكلة إلى وقوع العديد من حوادث الوفاة والإصابات الخطيرة للمواطنين.

الخسائر الإنسانية

ألغام الصحراء الغربية زرعت منذ أكثر من خمسة وسبعين عامًا ، ومازالت نشطة حتى الآن ، بل على العكس يبدو واضحًا أن مرور الزمن يزيد من حساسية الألغام ويجعلها أكثر قابلية للانفجار ، وبالذات الألغام المضادة للمركبات ، حيث أدت العوامل الطبيعية ، مثل الأمطار والرمال ، إلى زيادة حساسية الغلاف المعدني الخارجى لهذه الألغام ، مما يؤدي إلى تأثرها بأي ضغط بشري فوقها ، مما يؤدي إلى انفجارها بسهولة في أي هدف بشري يمر من فوقها .

وفي الوقت نفسه ، مارست السيول المتساقطة في الصحراء الغربية تأثيرًا مزدوجًا ، حيث ساعدت السيول من ناحية على الكشف عن الكثير من الألغام والقنابل، ولكنها تسببت من ناحية أخرى في جرف الألغام عن حقولها الأصلية التي تشير إليها الخرائط ، بما في ذلك نقل الألغام والقنابل إلى المناطق السكنية ، وعلى الطرق السريعة، وقد طالت هذه المشكلة العديد من المناطق.

الخسائر الاقتصادية

فداحة الخسائر الاقتصادية لمشكلة الألغام الأرضية في مصر وبالذات في منطقة الصحراء الغربية ، في أن منطقة العلمين ، تحتوي على حوالي مليون وربع المليون فدان صالحة للزراعة ، كما توجد بها ثروات بترولية ومعدنية ضخمة ، وصفها بعض الخبراء في بعض الأوقات بأن المنطقة تبدو كباخرة عائمة في حوض من

البترول . وفي الوقت ، هناك مشروعات التعمير الضخمة بالساحل الشمالي الغربي ، كما تزخر منطقة العلمين أيضًا بالمياه الجوفية ، وتربتها تعتبر من أجود وأخصب الأراضي الصحراوية لقربها من وادي النيل ، إلا أنه من غير الممكن البدء في استزراع هذه الأراضي قبل إزالة الألغام وتطهير هذه الأراضي أولاً . وطبقا لدراسات الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي في محافظة مرسى مطروح ، فإن المساحة الممتدة من الإسكندرية إلى السلوم غربًا بطول حوالي ٥٠٠ كيلومتر ، وبعمق نحو ٢٠ كيلو مترًا ، تبلغ نحو ٢.٥ مليون فدان صالحة للزراعة ، ويمكن أن تنتج كميات ضخمة من القمح بصفة خاصة ، إلا أنه لا يمكن الاستفادة من هذه الأراضي بسبب الألغام الأرضية . وهذه الأرض عبارة عن خمس مناطق رئيسية هي : برج العرب – العلمين – الضبعة – وباجوش – جلال .

إن الألغام تسببت في إيقاف العمل في منخفض القطارة لتوليد الكهرباء ، بسبب وجود ما لا يقل عن أربعة ملايين لغم في أرض هذا المشروع ، وهو ما يعتبر من أخطر الآثار الاقتصادية الناجمة عن مشكلة الألغام الأرضية في الصحراء الغربية . فهذا المشروع عبارة عن قناة ملاحية تمتد من البحر المتوسط إلى منخفض القطارة لتوليد الطاقة الكهربائية ، حيث بدأ التفكير في مشروع منخفض القطارة منذ عام ١٩٣٣ ، وتكررت الدراسات حتى عام ١٩٨٢ . وتكلفت هذه الدراسات أموالا طائلة ، لأنها جرت بالتعاون مع بيوت خبرة غربية متخصصة ، كما اهتمت الحكومة المصرية اهتمامًا كثيفًا بهذا المشروع خلال عقدي الستينيات والسبعينيات . ويقوم مشروع منخفض القطارة على شق قناة من البحر المتوسط إلى منخفض القطارة لتحويله إلى بحيرة داخلية يسقط إليها الماء باستمرار في شكل شلال جبار يولد الكهرباء من خلال مجموعة من التوربينات العملاقة ، ويصل طول القناة إلى ٧٦ كلم، وعامود السقوط المخطط يقدر بحوالي ١٣٠ مترًا . وتصل طاقة الكهرباء المتولدة إلى حوالي ٢.٥ مليار كيلو وات/ ساعة ، أي نحو ثلث طاقة السد العالي حاليًا . ويساعد المشروع أيضًا على استخلاص العديد من العناصر مثل أملاح البوتاسيوم والصوديوم والبروم والماغنسيوم

وركائز الذهب والفضة بكميات اقتصادية . وسوف يخلق المشروع نواة من العمران في عمق الصحراء ، حيث تتضمن خطة المشروع إنشاء عدة مدن جديدة .

وتتمثل المشكلة الأساسية التي تواجه هذا المشروع في ضرورة تطهير المنطقة من الألغام ، وتحديد وسيلة شق النفق ، إما بالتفجير العادي التقليدي أو بالتفجير النووي النظيف ، بالإضافة إلى أن هناك العديد من المخاوف المتعلقة بإمكانية حدوث زلازل في منطقة البحيرة الصناعية ، إلا أن مشكلة الألغام تعتبر الأكثر خطورة وإلحاحًا ، فمشروع منخفض القطارة يبدأ عند الكيلو ١١١ من طريق الإسكندرية / مرسى مطروح ، مارا بجوار الطريق الذي يخترق حقولا شاسعة من الألغام التي دفنت على مسافة قريبة من سطح الأرض . وقد برزت هذه المشكلات في عقد الستينيات ، حينما بدأت الأجهزة في بعض الخطوات التمهيدية في مشروع منخفض القطارة ، وبدأت فرق التطهير في إزالة الألغام من ٣ خطوط مقترحة كمكان للقناة أو النفق الذي سيصل ما بين المنخفض والبحر ، وهذه الخطوط هي :

١- الخط الأول ، الذي يقع على مسافة ١٠كلم من شرق العلمين ، ويصل إلى حافة المنخفض عند منطقة واحة المعرة.

٢- الخط الثاني ، ويبدأ من منتصف المسافة تقريبا ما بين العلمين والضبعة على الساحل ، ويصل إلى المنخفض عند منطقة اسمها منقار عبد الهادي .

٣- الخط الثالث ، ويبدأ بعد الضبعة بنحو ١٠ كلم ، ويصل إلى المنخفض عند منطقة رأس الحمار .

الخسائر الأمنية والسياسية

هناك مخاطر أمنية مهمة تزيد من فداحة حقول الألغام الأرضية في الصحراء الغربية وسيناء ، وتتمثل في أن الألغام تعتبر إحد مصادر حصول الجماعات المتطرفة في مصر على المتفجرات ، حيث إن بعض البدو من الأعراب أصبحوا يعرفون بدقة

شديدة طرق عمل هذه الألغام ، وسبل إزالتها وتفكيكها ، واستخراج مكوناتها ، ثم المتاجرة بهذه المحتويات ، ولاسيما المواد المتفجرة ، وبيعها إلى الجماعات المتطرفة ، والتي تستخدمها بدورها في تنفيذ عمليات إرهابية أو لبيعها في العديد من الأحيان للمحاجر التي تستخدم المواد المتفجرة في استخراج الخامات والمعادن .

كما أن حقول الألغام الأرضية المنتشرة في الصحراء الغربية ومناطق القناة وسيناء تمثل انقطاعًا في التكامل الإقليمي وسيادة الدولة المصرية على أراضيها ، حيث إنه من الطبيعي أن تكون جميعها صالحة للحياة دون أن تكون هناك ألغام قاتلة تحد من قدرة مواطني الدولة على الحركة في تلك المناطق .

المحاولات المبكرة لإزالة وتطهير الألغام

١- في عام ١٩٧٩ ، تم الاتفاق بين جهاز تنفيذ مشروع توليد الكهرباء في منخفض القطارة وحكومة ألمانيا الغربية على قيام خبراء مفرقعات ألمان بالعمل في المشروع إلى جانب خبراء مصريين من ضباط سلاح المهندسين المتقاعدين للبدء في تطهير المنطقة ، من أجل تطهير طرق القنوات الثلاث التي سوف تمتد من البحر المتوسط إلى مشارف المنخفض بطول ٦٤ كلم وعرض ٥٤ كلم .

٢- جرى في أواخر عام ١٩٨٤ الاتفاق على التعاون بين مصر وكل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإيطاليا على إزالة الألغام المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية بمنطقة الصحراء الغربية ، وكان من المفترض بموجب هذه الخطة أن تقوم بريطانيا بالمساهمة بالمعدات الحديثة لإزالة الألغام ، في حين تقدم ألمانيا الغربية مجموعة نادرة من الخرائط لحقول الألغام في المنطقة ما بين السلوم والعلمين، بالإضافة إلى مساهمة بعض شركاتها في تطهير المنطقة ، بينما كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة من خلال بعض شركاتها بتطهير مناطق كاملة من الألغام بعد أن قامت بتحديدها ، كما كان من المنتظر أن تشارك إيطاليا عن طريق تدريب أطقم كاملة من الفنيين المصريين .

٣- على الجانب الآخر ، كانت القوات المسلحة المصرية بدورها قد بدأت منذ أوائل الثمانينات في تطهير مناطق من الصحراء الشرقية والغربية من الألغام ، بالجهود الذاتية ، واعتمادًا على الخبرات البشرية والإمكانات الفنية للقوات المسلحة المصرية ذاتها .

ونتيجة لهذه الجهود ، فقد أفلحت القوات المسلحة المصرية في إزالة حوالي ١١ مليونًا من الألغام والذخائر التي لم تنفجر ، حيث كان بمصر ٣٤ مليون لغم ، وتتركز أغلب الألغام التي أزالتها القوات المسلحة المصرية في الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وسيناء ، وكان التركيز على هذه المناطق عائدًا في الأساس إلى الرغبة في إعادة تمركز القوات وتأمين المدنيين الذين تزداد كثافتهم في تلك المناطق.

لقد حرصت مصر أساسًا على الجمع بين اتجاهين رئيسيين في عملية إزالة الألغام ، فهي تطالب بالحصول على مساعدات خارجية ، فنية وتكنولوجية ، من الدول المتقدمة عمومًا ، ومن الدول المسئولة عن زرع الألغام في أراضيها خصوصًا، وبالذات ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، جنبًا إلى جنب مع تنشيط الجهود الوطنية في مجال إزالة الألغام ، إلا أنه بدا واضحًا أن عملية إزالة الألغام في مصر تحتاج إلى إمكانات مالية وفنية وتكنولوجية أكبر من القدرات المصرية . ولذلك، فإنه على الرغم من أن القوات المسلحة المصرية نجحت بجهودها الذاتية في إزالة ١١ مليون لغم من الأراضي المصرية ، إلا أن نقص الإمكانات أدى في نهاية المطاف إلى توقف القوات المسلحة عن تنفيذ خططها الشاملة لإزالة الألغام ، وأصبح التركيز ينصب أساسًا في تنفيذ عمليات إزالة الألغام بصورة انتقائية ، في المناطق التي تسعى الدولة إلى تنفيذ مشروعات قومية عملاقة بها ، مثل مشروع تطوير خليج السويس ومشروع شرق التفريعة .. وغيرها . وفي المقابل ، تركز الحكومة المصرية ، وبالذات وزارات الدفاع والخارجية والتعاون الدولي ، على مواصلة الحوار والتباحث مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية من أجل المساعدة في إزالة الألغام في مصر .

لقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة أن مصر لم تنجح كثيرًا في الضغط على الدول المسئولة عن مشكلة الألغام في أراضيها ، من خلال الربط بين الانضمام إلى معاهدة أوتاوا وبين ضرورة حصول مصر على مساعدات وتعويضات لدعم جهود مكافحة الألغام ، بل على العكس فإن هذه الدول اتخذت من الموقف المصري ذريعة إضافية للتنصل من مسئوليتها عن زراعة الألغام وربط مساعدتها لمصر في هذه المشكلة بضرورة انضمام مصر أولاً إلى معاهدة أوتاوا ، رغم أن هذا الربط ليس له علاقة بمعاهدة أوتاوا ، بل إنه نوع من التهرب من المسئولية التاريخية عن زرع الألغام في الأراضي المصرية . وباتت الصورة معكوسة تمامًا ، فمصر ترفض معاهدة أوتاوا أصلاً بسبب افتقارها إلى مثل هذا الربط بين التوقيع على المعاهدة وبين الحصول على مساعدات من الدول المانحة ، في حين أن الدول الكبرى الأخرى تتعامل مع مصر كما لو أن معاهدة أوتاوا تشترط انضمام الدول إلى المعاهدة من أجل الحصول على المساعدات في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد .

وكان من الضروري التفكير بجدية في خيار الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد . ولهذا الخيار العديد من المحفزات ، أبرزها أن مصر كانت على الدوام واحدة من أكثر الدول التزامًا وتقديرًا للمسئولية على الصعيد الدولي ، كما أن مصر ربما كانت واحدة من دول قليلة تتبنى سياسة خارجية قائمة على المبادئ والقيم الإنسانية . وأن الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد متسقا مع هذه القيم التى تعتبر مشكلة إنسانية قبل أي شيء آخر . وحتى الدول الكبرى التي عارضت هذه المعاهدة ، فإنها حرصت على تأكيد موافقتها المبدئية على المقاصد والغايات الإنسانية لهذه المعاهدة ، وتفادت أن تبدو كما لو أنها تتجاهل المعاناة الإنسانية التي تسببها مشكلة الألغام ، والتزمت تلك الدول بتحديد توقيتات معينة للانضمام إلى المعاهدة ، أي أن لمصر مصلحة أن تكون ضمن الإجماع والتوافق الدوليين بشأن حظر الألغام . ومن ناحية أخرى ، فإنه بموجب المعاهدة سوف يسحب من الدول المتقدمة الحجة التي تتذرع بها لعدم التجاوب مع الضغوط والمطالب المصرية بشأن الحصول

على مساعدات مالية وفنية وتكنولوجية في مجال إزالة الألغام ، مما يعني أن انضمامنا للمعاهدة يضع مصر في موقف أقوى لدى مطالبتها بالحصول على مساعدات دولية لإزالة الألغام الموجودة في أراضيها . وفى الوقت نفسه ، فإنه يجب على مصر الحرص على إظهار جديتها في التعامل مع مشكلة الألغام ، من خلال تنشيط الجهود الوطنية في هذا المجال ، والمتصور أنه إذا أظهرت مصر جدية ملموسة في التعامل مع مشكلة الألغام في أراضيها ، فإن ذلك ربما يمثل عامل تحفيز للدول المسئولة على المشاركة في عملية إزالة الألغام في الأراضي المصرية .

وفى الوقت نفسه ، تعتبر رعاية مصابي الألغام ، صحيا ونفسيا واجتماعيا ، ضرورة حتمية في السياسة المصرية لمكافحة الألغام ، فمعالجة مشكلة الألغام لا ينبغي أن تقتصر فقط على إزالة الألغام ، ولكنها يجب أيضا أن تركز على مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم ، باعتبار أن الخسائر الإنسانية هي الأكثر خطورة لمشكلة الألغام ، وأن الإنسان هو الهدف والوسيلة لأي مشروع للتنمية والنهضة في مصر ، ، بل إن من المؤكد أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور ما لم يحرص على صحة وسلامة أبنائه ، باعتبار أنه لا يمكن لأي إنسان أن يشارك في النهوض ببلده ، ما لم يكن أولا مطمئنا على سلامته وصحته وحقوقه في هذا البلد ، ومدركا لحقيقة أنه المستفيد الأول من هذه التنمية . ومن ثم ، فإن مستوى الرعاية الصحية في أي بلد بات معيارا للحكم على مدى تطور وارتقاء هذا البلد ، ومقياسا لتحديد مدى تقدير هذا البلد لقيمة الحياة الإنسانية ذاتها . وفي مجال مكافحة خطر الألغام يجب التوسع في إنشاء مراكز للعلاج والتأهيل الطبي لضحايا الألغام بالقرب من مناطق الألغام ، وتطوير نظام التأمين الاجتماعي للمصابين ، والاهتمام بالتأهيل النفسي والاجتماعي لهم ، وتوفير فرص العمل أمامهم .

على الرغم من ضخامة مشكلة الألغام في مصر ، فإن المتغيرات القائمة على المستويين الوطني والدولي في بداية القرن الحادي والعشرين توفر مناخًا مواتيًا إلى حد كبير للسير بقوة على طريق إزالة الألغام الأرضية ، في ظل ازدياد الاتجاه العالمي

المناهض للألغام ، وبالمثل فإن الساحة الداخلية في مصر توفر فرصًا أكبر لدفع وتنشيط عملية إزالة الألغام ، سواء بسبب الزيادة النسبية في الاهتمام بمشكلة الألغام أو بسبب اتساع حركة التنمية والتوسع العمراني ، وامتدادها إلى العديد من المناطق المصابة بالألغام ، مما يجعل إزالة الألغام شرطًا ضروريًا من أجل دفع جهود التنمية والتوسع العمراني . ورغم أنه يجب على الحكومة المصرية أن تواصل الاتصال بمختلف الوسائل مع الدول المسئولة عن مشكلة الألغام في أراضيها ، من أجل تحمل مسئولياتها في مواجهة المشكلة التي صنعتها في الأراضي المصرية ، فإنه يجب في الوقت نفسه حشد وتكثيف الجهود الوطنية من أجل دفع عملية إزالة الألغام ، بما يضمن حسن الاستفادة من عامل الوقت ، وبما يوقف الخسائر البشرية الناجمة عن هذه المشكلة، وبما لا يعطل بدء العمل في المشروعات التنموية العملاقة التي تقوم مصر بتنفيذها في المناطق المتضررة من مشكلة الألغام ، وأيضًا لا يجعل الإرادة المصرية في مجال إزالة الألغام الأرضية مرهونة بمواقف ورغبات الدول الأخرى.

مساعدة ضحايا الألغام

إنه لمن الضروري تطوير عملية مساعدة ضحايا الألغام في مصر من عدة نواحي :

١- إنشاء مراكز للعلاج والتأهيل الطبي والاجتماعي لضحايا الألغام بالقرب من مناطق الحقول ، أي في المناطق القريبة من حقول الألغام في مدن سيناء والقناة ومرسى مطروح والسلوم وسيوة .. وغيرها ، وإنشاء أقسام لعلاج مصابي الألغام في المستشفيات القريبة من المناطق المتضررة .

٢- تطوير نظام التأمين الاجتماعي ، من خلال استصدار تشريعات جديدة للتعامل مع حالات الإصابة بالألغام تحديدًا ، مع زيادة مقدار التعويضات المالية التي يتم صرفها للمتضررين ، وذلك لأن الإصابة بالألغام تؤدي إلى احتياج المصاب لفترة علاج وتأهيل طويلة ومكلفة ، بالإضافة إلى عجز المصاب عن

العمل أو صعوبة حصوله على العمل ، وعدم قدرة المصاب على التكيف مع بيئته المحلية وتحوله إلى عبء على المجتمع .

٣- زيادة دور المجتمع في توفير فرص العمل لمصابي الألغام من خلال العديد من الطرق ، أبرزها تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية في المجتمع عموما ، ولدى أرباب العمل خصوصا ، وفى المناطق المتضررة من مشكلة الألغام بصورة أخص ، بحيث ينشأ نوع من التضامن والتعاطف الاجتماعي مع مصابي الألغام .

٤- نشر الوعي بمشكلة الألغام في المجتمع المصري ، من خلال مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والتواصل الاجتماعي (الإعلام الجديد).

٥- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة مصابي الألغام ، حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية تلعب أدوارًا متزايدة في مختلف المجتمعات في الفترة الحالية والمقبلة ، بل إن بعض المجتمعات المتقدمة باتت تنظر إلى دور المنظمات غير الحكومية على أنه دور يزيد ويفوق دور الحكومات ذاتها .

الاحتفال السنوي بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية في العلمين :

إقترح أن يشمل الاحتفال ما يلي :

١- أن يكون ضمن الاحتفال السنوي بضحايا الحرب العالمية الثانية في معركة العلمين أهالى المواطنين المصريين الذين راحوا ضحية للحرب والألغام فهم الأولى والأهم .

٢- تذكير المتسبب عن مسئوليته لإزالة ما زرعه من ألغام بأنواعها بمعداته وخرائطه وخبرائه.

٣- المطالبة بصرف تعويضات لمن أصيبوا من المصريين بسبب هذه الألغام فحالات الموت أو البتر أو الإعاقة يجب حصرها بملفات بالبيانات والصور.

٤- السعي للمطالبة بتعويضات عن وقف الزراعة أو استخدام هذه الأراضي في مختلف الأغراض للبحث عن البترول والغاز والمعادن بالإضافة للنشاط السياحي بالأرقام والدراسات العلمية .

٥- المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان من الخارج والداخل للتعاون في إزالة الألغام وما يترتب عليها من آثار .

٦- في ذكرى إقامة الاحتفال السنوي بذكرى معركة العلمين وفي حضور ممثلى دول الحلفاء والمحور ومنظمات دولية ومحلية ومجموعة من أسر ضحايا الحرب يمكن الإعداد لمؤتمر يعقد بمكتبة الإسكندرية وهي على بعد ١٠٠كم فقط من العلمين ، بأن توجه الدعوة لـ :

- ممثلي دول الحلفاء والمحور .
- السفراء والملحقين العسكريين المصريين الذين عملوا بتلك الدول ولهم علاقات وثيقة بمراكز صنع القرار .
- علماء وأساتذة الجامعات المصريين داخل وخارج الوطن المتخصصين في بحوث إزالة الألغام بأحدث الوسائل فالأبحاث النووية والتكنولوجية يمكنها بوسائل بسيطة الحصول على نتائج سريعة ومؤكدة.
- خبراء وعلماء عسكريين سابقين وحاليون متخصصين في المجال .
- خبراء اقتصاديون ومتخصصون في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية والثروة المعدنية والبترول والسياحة ولديهم دراسات حول المناطق المتضررة من استمرار وجود الألغام وحجم الخسائر وأولها البشرية.
- أطباء متخصصين في ضحايا الحروب خاصة بالألغام .

- مؤسسات المجتمع المدني محليًّا وعالميًّا في حقوق الإنسان / الأخلاقيات / القانون الإنساني .... الخ .
- منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية .... إلخ .
- كل الهيئات المصرية التي لديها ملفات ووثائق ومستندات ومطبوعات بوسائل حديثة سواء القوات المسلحة أو التعاون الدولي أو الزراعة أو المحافظات أو أراضي الدولة أو السياحة أو الصناعة .... الخ .
- اللجنة القومية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي والظهير الصحراوي .

وأخيرًا أقترح وزارة جديدة لاستصلاح الأراضي وإزالة الألغام :

يعيش المواطنون المصريون في الوادي والدلتا وبعض أجزاء من الصحاري الغربية والشرقية وسيناء ، ووفقا لتقديرات أغلب المسئولين والمتخصصين والجهات المهتمة بالمعلومات فإن المساحة المشغولة رسميًّا من أرض مصر في حدود ١٠% وهي نسبة غير دقيقة لأنه من المفترض أن تضم داخلها الأراضي الزراعية المستصلحة وكذلك المستغلة في أغراض الصناعة والسياحة وباقي الأنشطة .

وتبقى النسبة الأكبر من أرض مصر يتنازع على سيادتها وأسلوب إدارتها ووسائل تنميتها وحتى كنوزها (مياه – ثروة معدنية – أرض قابلة للزراعة – بترول وغاز – رخام وأحجار ورمال ... إلخ) جهات متعددة يصل عددها لخمسين جهة :

وتتوالى السنون وتصدر قرارات عن مجلس الوزراء خاصة بسياسات إزالة الألغام أو طرح أراضى بغرض الاستصلاح والزراعة يرتبط تنفيذها بحجم المياه وهو أمر بات غير مفهوم إذ كيف يكون لدينا نهر النيل وبحيرات عذبة ومياه صرف زراعي وصحي وصناعي يمكن معالجتها وفرعى دمياط (يمكن تحويل مصبه إلى ترعة

السلام) ، ورشيد (يمكن تحويل مصبه إلى منخفض القطارة) ، ومياه جوفية تنتشر في الصحراء الغربية بكثافة بينما تقل في سيناء والمنطقة الشرقية وأمطار وسيول لم يستفد منها بشكل سليم حتى الآن ، ثم مشروعات تحلية المياه وفي النهاية نتحدث عن ارتباط خطط الاستصلاح بمقننات المياه ، ولدينا هذا العدد الكبير من خبراء الري والموارد المائية ، ولدينا أبحاث ودراسات أغلبها لم تستخدم ، وتاريخ طويل سجل فيه المصريون إنجازات سبقت العالم كله .

وأمام هذا المشهد المؤلم وأحيانـًا غير المبرر ومع تعدد الأزمات وضعف القدرة على توفير الغذاء المناسب سعرًا ونوعية يصبح من الضروري الحاجة إلى :

١- فصل وزارة الزراعة عن استصلاح الأراضي وإنشاء وزارة جديدة تحت مسمى وزارة استصلاح الأراضي وإزالة الألغام في كل مصر وليس الساحل الشمالي الغربي فقط .

٢- تحقيق الإرتباط الحقيقي بين كل الجهات العلمية (مراكز بحوث وجامعات) وبين وزارة استصلاح الأراضي وإزالة الألغام .

٣- الإعداد لمؤتمرات متخصصة في :

- إزالة الألغام والتخلص منها بالوسائل الحديثة.
- استصلاح الأراضي .
- مصادر المياه .
- المحاصيل الزراعية المستحدثة التي تم التوصل لها في المعامل والمختبرات بالجامعات ومراكز البحوث لزراعتها في صحراء مصر خصوصاً المحاصيل الرئيسية (الأرز – الذرة – القمح – الشعير – بنجر السكر – والأشجار الزيتية) والتي تتحمل الجفاف والحرارة ونوعيات مختلفة من المياه حتى التي تعلو درجة ملوحتها .

- مصادر الطاقة من الرياح والشمس ومن منخفض القطارة ... إلخ .
- مد الطرق وتحسين المقام منها في الصحاري الغربية والشرقية والجنوبية وسيناء وخطوط السكك الحديد مهما كانت تكلفتها فهي المحرك وإحدى المقومات الأساسية لإقامة خدمات للسكان وتنمية شاملة .
- إقامة مناطق اقتصادية متكاملة تجارية وصناعية متخصصة وخدمات ومجتمعات زراعية على الحدود الغربية والجنوبية والشرقية.
- استغلال الثروة المعدنية والبترول والغاز والصخور والرخام والرمال وخامات الأسمدة والأسمنت والحديد وغيرها في إقامة صناعات (مناطق متخصصة) لسد الحاجة المحلية والتصدير .
- التعاون مع الشركات المتخصصة التي أقامتها الدولة للريف المصري وغيرها وبنوك التسليف الزراعي "البنك الزراعي" .